



ISSN 2075-2954 (Print)

Journal of Yarmouk available online at
<https://www.iasj.net/iasj/journal/239/issues>

مجلة اليرموك تصدرها كلية اليرموك الجامعة



تحليل تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية

الحالية في المصارف التجارية

م.م. محمد جمعة رشيد كريم

المديرة العامة لتربية محافظة الانبار

Analyzing the Impact of Liquidity Policies on Companies' " Financial Performance in Light of Current Economic Conditions

"in comercial banks

smo483gg@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية الحالية، مثل جائحة كوفيد-19، على العلاقة بين سياسات السيولة والأداء المالي للشركات. و توفير إطار عملي ونظري لفهم أفضل لكيفية تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي وكيفية تطوير استراتيجيات السيولة في المصارف. تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة لاستيفاء آراء العينة المختارة، وهم الأساتذة الجامعيين في كلية الإدارة والاقتصاد. تم تصميم الاستبيان بناءً على الأبحاث السابقة لضمان توافقه مع أهداف الدراسة. تم تطبيق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لتحسين وتقييم الاستبيان. تم عرض أهداف البحث للمشاركين مع إتاحة الوقت الكافي للإجابة على جميع الأسئلة بعد موافقتهم على المشاركة. تم جمع 64 استجابة وتحليل 58 استبياناً بعد استبعاد 6 استجابات غير مكتملة. بناءً على ذلك تم تصميم استبيان يتألف من 30 سؤالاً يتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين: الأول يتعلق بتحليل تأثير سياسات السيولة في المصارف، والثاني يتعلق بتأثير هذه السياسات على الأداء المالي للشركات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. وتوصلت الدراسة ان العلاقة المتبادلة بين سياسات السيولة والأداء المالي تظهر أن تحسين أداء الشركات يمكن أن يؤثر إيجاباً على قرارات إدارة السيولة وبالتالي تعزيز توفير السيولة في المؤسسة. وان السيولة تلعب دوراً حاسماً في استقرار النظام المالي وتأثيره على الاقتصاد، ولذا يمكن للبنوك والشركات تحسين سياسات السيولة المصرفية لتعزيز أداءها المالي. و اوصت الدراسة انه ينبغي على الشركات توفير السيولة اللازمة للاستثمار والنمو، حيث يمكن لذلك أن يسهم في تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها. كما يتعين على الشركات أن تدرك أن تحسين أدائها المالي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قرارات إدارة السيولة ويعزز توفير السيولة في المؤسسة، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات المالية.

الكلمات المفتاحية : السيولة المالية للمصارف , الاداء المالي , تحسين الاداء المالي للشركة .

Abstract

The study aimed to examine the impact of current economic conditions, such as the Covid-19 pandemic, on the relationship between liquidity policies and companies' financial performance. Providing a practical and theoretical framework for a better understanding of how liquidity policies affect financial performance and how to develop liquidity strategies in banks. The questionnaire was used as a data collection tool in this study to collect the opinions of the selected sample, who are university professors at the College of Management and Economics. The questionnaire was designed based on previous research to ensure it was consistent with the study objectives. A five-point Likert scale (strongly agree, agree, neutral, disagree, strongly disagree) was applied to improve and evaluate the questionnaire. Participants were presented with the research objectives and had sufficient time to answer all questions after they agreed to participate. 64 responses were collected and 58 questionnaires were analyzed after excluding 6 incomplete responses. Accordingly, a questionnaire was designed

consisting of 30 questions that are divided into two main axes: the first relates to analyzing the impact of liquidity policies in banks, and the second relates to the impact of these policies on the financial performance of companies under the current economic conditions. The study concluded that the mutual relationship between liquidity policies and financial performance shows that improving corporate performance can positively impact liquidity management decisions and thus enhance the provision of liquidity in the institution. Liquidity plays a crucial role in the stability of the financial system and its impact on the economy, so banks and companies can improve banking liquidity policies to enhance their financial performance. The study recommended that companies should provide the necessary liquidity for investment and growth, as this can contribute to improving their financial performance and enhancing their ability to achieve their goals. Companies should also realize that improving their financial performance can positively impact liquidity management decisions and enhance the organization's liquidity provision, making it more able to adapt to financial challenges.

Keywords: financial liquidity of banks, financial performance, improving the company's financial performance.

أولاً : منهجية الدراسة

مشكلة البحث

١. كيف يمكن قياس وتقييم تأثير سياسات السيولة المصرفية على الأداء المالي للشركات؟
٢. ما هي العوامل التي تحدد نوعية وفاعلية سياسات السيولة التي تعتمد عليها المصارف؟
٣. هل تختلف تأثيرات سياسات السيولة على الأداء المالي للشركات بناءً على نوع الصناعة أو حجم المصرف؟
٤. هل تؤثر الظروف الاقتصادية الحالية، مثل جائحة كوفيد-١٩، على طبيعة العلاقة بين سياسات السيولة والأداء المالي للشركات؟

فرضية البحث

١. الفرضية الأولى: وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات، حيث يتأثر أداء المصارف بشكل مباشر بالتغيرات في مستويات السيولة التي توفرها المصارف.
٢. الفرضية الثانية : أن هناك تأثيراً متبادلاً بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح.

٣ أهداف البحث

ان اهداف البحث الحالي هي كما يأتي :-

١. تحليل تأثير سياسات السيولة المصرفية على الأداء المالي للشركات لفهم كيفية تحسين إدارة السيولة في المصارف.
٢. تقديم توصيات عملية للشركات لتحسين أدائها المالي من خلال تحسين سياساتها المتعلقة بالسيولة.
٣. دراسة تأثير الظروف الاقتصادية الحالية، مثل جائحة كوفيد-١٩، على العلاقة بين سياسات السيولة والأداء المالي للشركات.
٤. توفير إطار عملي ونظري لفهم أفضل لكيفية تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي وكيفية تطوير استراتيجيات السيولة في المصارف.

أهمية البحث

تظهر اهمية البحث الحالي من خلال الاتي :-

١. يساعد البحث في فهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركات، وبالتالي يمكن للشركات تحسين استراتيجياتها لتحقيق النمو المستدام.
٢. يمكن للبحث أن يساهم في تحسين القرارات الاستثمارية للشركات من خلال توفير رؤى حول كيفية تحقيق أقصى استفادة من أموالها السائلة.
٣. يعتبر البحث مهماً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، حيث يمكن أن تكون السيولة المالية للشركات عاملاً حاسماً في استمراريتها.
٤. يساهم البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي، وبالتالي يمكن استخدام نتائجه في تطوير النظريات والسياسات المالية والاقتصادية.

٥) متغيرات البحث

أ- المتغير المستقل : سياسات السيولة المصرفية

ب- المتغير التابع : الاداء المالي للشركات

٦)دراسات سابقة

١) دراسة شرشم، وردة. (٢٠٢٢). نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الإستقرار المالي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة سياسات إدارة السيولة البنكية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؛ وذلك من خلال تحديد وضعية السيولة البنكية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠) بالاعتماد على تحليل الفجوة بين الودائع المجمعة والقروض الممنوحة ودراسة سلوك العوامل المستقلة المتحركة فيها، وعرض جهود بنك الجزائر في ضبط سيولة النظام البنكي والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السيولة البنكية عرفت تغيرات نتيجة لارتباطها بالعوائد البترولية، حيث شهدت مرحلة سجلت فيها فائضا هيكليا تم التحكم فيه باستخدام سياسة الضبط الدقيق، كما شهدت مرحلة تحول فيها الفائض إلى عجز عقب تدهور أسعار البترول في منتصف سنة ٢٠١٤، وتم التحكم فيه باللجوء إلى التمويل غير التقليدي. وفي سنة ٢٠٢٠، زادت أزمة كوفيد ١٩ من حدة حالة عجز السيولة، مما دفع بنك الجزائر إلى تخفيف إجراءات السياسة النقدية والقيود الاحترازية ووضع برنامج خاص لإعادة التمويل في جويلية ٢٠٢١. ولمواجهة صدمات السيولة المحتملة تم وضع إطار رقابي لإدارة السيولة البنكية بإصدار النظام رقم ١١-٠٤ وإدراج اختبارات الضغط باستخدام نموذج التوقعات المالية (FPM). كما تم إجراء دراسة قياسية حول تأثير المتغيرات الجزئية الخاصة بالبنوك والمتغيرات الاقتصادية الكلية على سيولة اثني عشرة بنكا من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩) باستخدام بيانات بانل (Panel Data) وتبين من خلالها أن كلاً من الربحية وكفاية رأس المال لهما أثر إيجابي على السيولة، في حين أن كلاً من حجم البنك ومؤشر الأزمة البنكية ومعدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي لها أثر سلبي على السيولة.

٢. دراسة حيدر جواد المرشدي &، ضرغام اصيل الغانمي. (٢٠٢٠). أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية هدفت الدراسة الى تحليل تأثير أدوات السياسة النقدية على ضغط السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨). وتوصلت الدراسة أن أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري كانت فعالة في التعامل مع التحديات المتعلقة بالسيولة الزائدة في النظام المصرفي. وان استخدام أدوات مثل وسائل الإيداع وأداة استعادة السيولة قد ساهم في تخفيف الضغط على السيولة الزائدة خلال فترة الدراسة. واوصت الدراسة ضرورة مواصلة استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل حكيم وفعال للتحكم في مستوى السيولة في النظام المصرفي. وينبغي توجيه الجهود نحو تطوير آليات جديدة للسياسة النقدية تستجيب بشكل أفضل للتغيرات في السوق والظروف الاقتصادية المتغيرة.

٣. دراسة محمد عبد القادر، هـ. (٢٠١٨). السياسات المصرفية للبنوك في ظل مخاطر الائتمان والسيولة. هدف الدراسة هو تحليل دور إدارة المخاطر المصرفية في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين في ظل تنوع الخدمات المصرفية وزيادة التدويل، مع التركيز على مخاطر الائتمان والسيولة. وتوصلت الدراسة أن تطور الخدمات المصرفية وتنوعها أدى إلى زيادة مخاطر العمليات المصرفية، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة، مما يتطلب تعزيز إدارة المخاطر المصرفية. وتوجد أهمية لإدارة المخاطر المصرفية كأداة أساسية للحفاظ على استقرار المراكز المالية للبنوك وتحقيق أهدافها في تقديم الخدمات المالية. واوصت الدراسة بتوجيه الجهود نحو تعزيز إدارة المخاطر المصرفية للتصدي للتحديات المتزايدة بالائتمان والسيولة. و ضرورة وضع إطار تنظيمي ورقابي قوي يساهم في توجيه السياسات المصرفية للتعامل مع مخاطر الائتمان والسيولة بشكل فعال ومستدام.

4. ZEMALI IMANE, B. C. (2021). أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض كيفية تأثير مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر بالسياسة النقدية والمالية للدولة، حيث تم التطرق للجوانب الأدبية للموضوع من خلال تقييم الأداء المالي وكذا السياسات النقدية والمالية، حيث شملت الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ إلى غاية ٢٠١٤، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تتأثر مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك التجارية بمعدلات صرف العملة المحلية، من خلال حجم الودائع، كما أن أداء البنوك يتأثر بعرض النقود أو عرض النقود حيث يرتبط بالسياسة النقدية الانكماشية أو التوسعية، بالإضافة لمعدلات التضخم التي توجه الأفراد نحو طرق أخرى للاستثمار دون الحاجة للاتجاه نحو البنوك التجارية، كما أن معيار السيولة يحدد الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث يجب على هذه الأخيرة الوفاء برغبات الزبائن في الإيداع أو السحب، كما أن هناك علاقة تأثر لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية بالسياسة النقدية والمالية للدولة.

ثانيا : الجانب النظري

مقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية المتجددة والتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، يتجه اهتمام المصارف والمحللين الماليين نحو فهم عميق لتأثير سياسات السيولة على أداء المصارف. تعتبر السياسات المالية وإدارة السيولة من الجوانب الحيوية التي تؤثر على القدرة التنافسية واستدامة

المصارف في السوق. تتناول هذه الدراسة تحليل تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي للشركات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، بهدف استكشاف كيفية تحقيق التوازن المثالي بين السيولة والأداء المالي في سياق الأعمال الحالي. ستركز الدراسة على تحليل تأثير السياسات المالية وإدارة السيولة على مختلف جوانب أداء المصارف، مثل الربحية، والكفاءة، والاستقرار المالي، والقيمة السوقية، وغيرها من المؤشرات الرئيسية. ستعتمد الدراسة على منهجية تحليلية شاملة واستقصائية لتقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي، مع التركيز على تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه العلاقة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

(١) **مفهوم سياسات السيولة** "السيولة هي سهولة تحويل أحد الأصول إلى نقود دون التأثير بشكل كبير على سعره. وبعبارة أخرى، تُشير السيولة إلى مدى سهولة وسرعة بيع أحد الأصول دون حدوث انخفاض كبير في قيمته". (Investopedia, 2024:2) كما عرفت السيولة "هي سهولة تحويل أحد الأصول إلى نقود بسعر عادل. وبمعنى آخر، تُشير السيولة إلى مدى سهولة وسرعة بيع أو شراء أحد الأصول في السوق دون التأثير بشكل كبير على سعره". (Brigham & Houston, 2022:440) وأن مفهوم السيولة وأهميته في إدارة الأموال هو جانب حاسم يجب على المصارف فهمه لضمان سلامة عملياتها واستقرارها المالي، وتشير السيولة إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماتها القصيرة الأمد بسهولة وكفاءة. بمعنى آخر، إنها قدرة المصرف على تحويل أصولها إلى نقد بدون تكبد خسائر كبيرة أو تأخيرات. وتوفر معدلات السيولة، مثل معدل السيولة الحالي ومعدل السيولة السريع ومعدل السيولة النقدية، قياساً كمياً لوضع السيولة لدى المصرف وقدرتها على سداد التزاماتها القصيرة الأجل. تساعد هذه المعدلات المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين على تقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل وتحديد قدرتها على تحمل التحديات المالية. (Knafo, 2022:34) ويرى الباحث أن السيولة هي سهولة تحويل أحد الأصول إلى نقود بسعر عادل دون التأثير بشكل كبير على سعره. وبعبارة أخرى، تُشير السيولة إلى مدى سهولة وسرعة بيع أو شراء أحد الأصول في السوق دون التأثير بشكل كبير على سعره".

(٢) **أهمية سياسات السيولة في البنوك التجارية** تلعب البنوك التجارية دوراً حاسماً في الاقتصاد من خلال توفير السيولة لمجموعة واسعة من الودائع. إن أهمية السيولة في البنك مهمة لتلبية مطالب السحب اليومية والسحوبات غير المتوقعة، والتغيرات في رصيد حساب الودائع. في الواقع، تعكس السيولة والأصول السائلة للبنك قدرته على تلبية التزاماته عند استحقاقها. إدارة مخاطر السيولة والتمويل مهمة لضمان قدرة البنوك على تحمل أي نوع من أزمات السيولة. السيولة هي أيضاً مخاطرة باقية تستمر بعد استراتيجيات إدارة المخاطر الأخرى. ومن المعروف أيضاً أن سياسة السيولة المصممة بشكل جيد أمر بالغ الأهمية للسيطرة على مخاطر البنك وتحسين العمليات. من ناحية أخرى، تساعد سياسات السيولة العاملين وصانعي السياسات في فهم أن مستويات السيولة تعكس بشكل أساسي عدم اليقين المالي المحتمل وميول البنك للمخاطر في ظروف السوق. السيولة الزائدة في البنك ونقص الأصول السائلة يشيران إلى مخاطرة محتملة في الأزمات المالية، (Barbe et al., 2023:14) ومؤخراً تم اكتشاف أسباب العديد من الفشل المصرفي إلى نقص توفير الأصول السائلة الكافية في ظل الصدمات المالية. من ناحية أخرى، تساعد سياسات إدارة السيولة في تعزيز الكشف المستمر والتحقيقات في مخاطر السيولة القطاعية أو الفرعية. من خلال دمج فترات محتملة من المخاطر الخاصة بالفرد والاتجاهات الخارجية للسيولة بشكل مستمر، يمكن للبنك استخدام استراتيجيات السيولة لبدء مناقشات إدارة المخاطر. السيولة الزائدة في البنك ونقص الأصول السائلة يشيران إلى مخاطرة محتملة في الأزمات المالية، ومؤخراً، تم تسبب العديد من الفشل المصرفية إلى نقص توفير الأصول السائلة الكافية في ظل الصدمات المالية. كما تساعد في تحديد مخاطر السيولة والتحويلات بين الكيانات في إعدادات البنك المتعددة الجنسيات. من خلال دمج مختلف وظائف سياسات السيولة مثل التعديلات والتحسينات، يتم تعزيز القدرة على تحقيق عملية موحدة للفروع والمصارف التابعة. (Wronka, 2023:615) يرى الباحث تؤدي البنوك التجارية دوراً حاسماً في الاقتصاد من خلال توفير السيولة لمجموعة واسعة من الودائع. السيولة مهمة لتلبية مطالب السحب اليومية والسحوبات غير المتوقعة، وتغيرات رصيد حساب الودائع. إدارة مخاطر السيولة والتمويل مهمة لضمان قدرة البنوك على تحمل الأزمات. سياسات السيولة المصممة بشكل جيد تعزز الكشف والتحقيق في مخاطر السيولة وتساعد في فهم ميول البنوك للمخاطر. العلاقة بين السيولة وربحية المصارف إيجابية، حيث تؤدي زيادة السيولة إلى تحسين الأرباح نتيجة للتقليل من التكاليف وزيادة العائد على الاستثمارات.

(٣) **الأوضاع الاقتصادية الحالية في البنوك التجارية** خاصة منذ أزمة الأزمة المالية العالمية، اضطرت البنوك إلى إجراء تعديلات كبيرة لاستيعاب التحديات الاقتصادية الجديدة التي تهددها باستمرار. وكانت أحد أبرز التأثيرات على صناعة البنوك بأسرها هو العدد الهائل من البنوك التي واجهت الفشل. في عام ٢٠٠٥، لم ينجو سوى ٠.٠٦٪ من البنوك، مما يعادل إجمالي بسيط لا يتجاوز ٣ بنوك على مستوى البلاد، وفقاً لهيئة

التأمين الاتحادية للودائع (FDIC). ومع ذلك، ارتفع هذا الرقم المحزن إلى ٠.٦٨٪، مما أدى إلى فشل ٥٧ بنكاً في عام ٢٠٠٩. ومن اللافت للنظر أن عدد البنوك التي فشلت قد تناقص منذ ذلك الحين، ليصل إلى ٠.٠٥٪ و ٠.٠٤٪ فقط في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. تؤثر العواقب الناتجة عن هذه الفشلات بشكل لا مفر منه على البقاء والنمو، وهما المحفزان الرئيسيان للتغيير. بعد الأزمة تسعى المصارف الناجية، التي تعاني من فقدان الثقة في قطاع البنوك، غالباً إلى توسيع عملياتها. (Mkhaiber & Werner, 2021:1) كما يمكن أن تعرض المنافسة الشديدة التي تتبع ذلك كل من البنوك الحديثة التأسيس والقائمة بالفعل لظروف صعبة. نتيجة لذلك، يميل العملاء والمصارف إلى الانجذاب نحو المؤسسات الكبيرة والمرموقة، مما يعزز موقعها النفوذ في الصناعة بشكل أكبر. كما أثرت الأزمة نفسها، بالإضافة إلى الركود اللاحق، على الارتباط بين مقاييس مالية مختلفة. على سبيل المثال، اعتمد معدل تغطية السيولة على سلوك سلبي طفيف مع معدل الفائدة في السنوات التي سبقت الركود وخلاله. يتوقع وجود هذا الارتباط السلبي، حيث يؤدي انخفاض معدلات الفائدة عادة إلى زيادة الاقتراض والإنفاق، مما يقلل بالتالي من الحاجة إلى الأصول السائلة والسيولة بشكل عام. ومع ذلك، حدث تحول ملحوظ بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، حيث تحول الارتباط بين معدل الفائدة ومعدل تغطية السيولة إلى إيجابي طفيف. هذا التغيير في العلاقة بين المقاييس المالية قد عرض البنوك التجارية لضرورة ملحة للتكيف وإيجاد طرق مبتكرة للتنقل في هذا المشهد المتطور. (Berger & Demirgüç-Kunt, 2021:5) يرى الباحث خلال فترة ما بعد أزمة الأزمة المالية العالمية، اضطرت البنوك إلى إجراء تعديلات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة. وكانت أحد أبرز التأثيرات هو زيادة عدد البنوك التي فشلت، حيث ارتفعت نسبة الفشل من ٠.٠٦٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٠.٦٨٪ في عام ٢٠٠٩، مع فشل ٥٧ بنكاً. على الرغم من ذلك تراجع عدد الفشل بعد ذلك، ووصل إلى ٠.٠٥٪ و ٠.٠٤٪ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. البنوك الناجية غالباً ما تسعى لتوسيع عملياتها بعد الأزمة لاستعادة الثقة، مما يزيد من المنافسة بين البنوك الحديثة والقائمة كما أثرت الأزمة على ارتباط مقاييس مالية مختلفة، حيث تغيرت العلاقة بين معدلات الفائدة ومعدل تغطية السيولة من سلبية إلى إيجابية طفيفة، مما فرض على البنوك ضرورة التكيف والابتكار للبقاء في المشهد المالي المتطور.

٤) **تحليل الأوضاع الاقتصادية الحالية في البنوك التجارية** تعمل البنوك التجارية بكامل طاقتها في الاقتصاد ودورها الرئيسي هو توفير الأموال والائتمان للجمهور وللكيانات التجارية. وبالتالي، يتم تحديد ربحية هذه الكيانات التجارية بواسطة عدد من العوامل، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية الحالية. يمكن رؤية أن الأرباح التي تحققها البنوك تتأثر بشكل كبير بالبيئة الاقتصادية الخارجية، فضلاً عن تخفيف السياسات النقدية والمالية للحكومة المركزية. غالباً ما تكون الأوضاع الاقتصادية متزامنة بحيث يكون من المرجح أن تواجه البنوك مستويات أرباح أعلى عندما تكون الأوضاع الاقتصادية جيدة ومستويات أرباح أقل عندما تكون الأوضاع الاقتصادية سيئة. تسعى هذه القسم إلى فحص تحليل الأوضاع الاقتصادية الحالية في البنوك التجارية، فضلاً عن تأثيرات ممارسات إدارة السيولة من قبل البنوك في عملية تحسين أدائها المالي. غالباً ما تستهدف البنوك الوطنية أو البنوك المركزية معدل تضخم منخفض وثابت بالإضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الاسمي. (Flejterski & Labun, 2016:6) وتهدف السلطة النقدية إلى تحسين توظيف المواطنين في الاقتصاد من خلال تحقيق نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لاتفاقية بازل. غالباً ما تقوم البنوك الوطنية بتلاعب بمؤشرات اقتصادية رئيسية مثل الإمدادات النقدية ومعدلات الفائدة وكذلك معدلات التضخم على خلفية التعولي العالمي وتحرير التجارة لذا يمكنها تبني استراتيجيات الماكرو الاحتياطية لضمان استقرار العملة في السوق الدولية والمحلية. يمكن أن يظهر أن الابتكار الرقمي واعتماد قنوات التوزيع الحديثة قد أدى إلى اكتظاظ وزيادة في التنافس في صناعة البنوك، وبالتالي فقدان مستمر لهوامش الربح. ومن ناحية أخرى، تعتبر السياسات النقدية الميسرة وكذلك السياسات المالية من قبل الحكومة المركزية. (Mohamed, 2020:5) يرى الباحث أن البنوك التجارية تؤدي دوراً حيوياً في الاقتصاد من خلال توفير الأموال والائتمان للجمهور والكيانات التجارية. تتأثر أرباح البنوك بشكل كبير بالبيئة الاقتصادية الخارجية والسياسات النقدية والمالية للحكومة المركزية. تستهدف البنوك الوطنية والبنوك المركزية معدل تضخم منخفض ونمواً مستداماً للناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم السياسات النقدية الميسرة والسياسات المالية لتحفيز الطلب الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي. تحديداً، يمكن أن تؤثر هذه السياسات على قدرة البنوك على تحقيق الأرباح من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي وحجم الإقراض والطلب على الائتمان، مما يجعل فهم هذه الأوضاع الاقتصادية الحالية ضرورياً لتطوير استراتيجيات البنوك وتعزيز أدائها المالي.

٤) **تأثير الظروف الاقتصادية على سيولة البنوك**

أن البنوك تعتمد بشكل كبير على الودائع لتقديم القروض وتواجه فقط مستويات منخفضة من السيولة عندما يتم سداد القروض، مما يسبب تأثيراً سلبياً على الدخل الإجمالي. ومع ذلك، خلال فترات الانكماش الاقتصادي وخصوصاً عندما ينخفض دخل الجمهور، يحدث انخفاض في تدفق الودائع. يلجأ غالبية المودعين ثم إلى سحب ودائعهم، دون الاهتمام بأي مبالغ ضئيلة من الفائدة التي قد يحققونها، نظراً لعدم ثقتهم في قدرة البنوك على الحفاظ على أموالهم بأمان. نتيجة لذلك، تواجه البنوك انخفاضاً في السيولة وتضطر إلى استدعاء القروض لتمويل هذه السحوبات. وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الإفلاسات ولكنه يظهر أيضاً مدى تأثير سيولة البنوك بالظروف الاقتصادية. من الأساسي أن ندرك وجود علاقة قوية بين أصول البنك ونمو الاقتصاد في البلد. (Andros et al., 2020:207) وخلال الفترات الاقتصادية المزدهرة، عندما تكون هناك توقعات معقولة بزيادات في دخل الجمهور، يميل الطلب على القروض إلى الارتفاع ويمكن للبنوك بالتالي تراكم محفظة أصول متنوعة أكثر. وذلك لأنها قد تتمكن من تقديم المزيد من القروض ولديها فرص استثمار أكثر جاذبية من أجل الحصول على عوائد أعلى على احتياطاتها النقدية الزائدة التي لم تقدم حتى الآن كقروض. ومن ناحية أخرى، خلال الانكماش الاقتصادي عندما يهدف الأفراد والمصارف إلى تقليل المخاطر والتعرض المالي، تواجه البنوك انخفاضاً في السيولة نتيجة لانخفاض الطلب على القروض. ويزيد هذا من القروض الغير مجدية عندما يتخلف العملاء عن السداد بسبب بطء الأعمال التجارية للشركات أو فقدان الوظائف من قبل الأفراد، مما ينفذ من احتياطات البنوك النقدية ويستلزم منها التخلص من الأصول مثل المنازل التي تلقت كضمان لمحاولة تعزيز دخلها. تهدف التحليلات إلى إظهار مدى تسبب أزمة السيولة الحالية في نقص الطلب على الائتمان أو ما إذا كان يمكن أن يكون قد تسبب من قبل البنوك التي تقتصر على تنويع الأصول وبالتالي تكون مستويات عالية من عدم السيولة. (Acharya et al., 2024:6) يرى الباحث تعتمد البنوك بشكل كبير على الودائع لتقديم القروض، وتواجه تحديات عدم استقرار تدفق الودائع خلال فترات الانكماش الاقتصادي، حيث ينخفض الطلب على الودائع ويزداد السحب بسبب عدم الثقة في قدرة البنوك على الحفاظ على الأموال بأمان. هذا يؤدي إلى نقص في السيولة واستدعاء القروض لتمويل السحوبات، مما يمكن أن يزيد من الإفلاسات. على الجانب الآخر، خلال الفترات الاقتصادية المزدهرة، يزيد الطلب على القروض وتتراكم محفظة الأصول لدى البنوك، مما يمنحها فرصاً لتحقيق عوائد أعلى. وأثناء الانكماش الاقتصادي، يتجه الأفراد والمصارف إلى تقليل المخاطر المالية، مما يؤدي إلى انخفاض في السيولة وزيادة القروض الغير مجدية، ويستدعي ذلك التخلص من الأصول لتعزيز الدخل.

٥) **التحديات التي تواجه البنوك التجارية** تواجه سياسات السيولة العديد من التحديات مع البنوك التجارية. تعاني الخدمات المصرفية التجارية من توقعات تدفق الأموال، وهذا كان تحدياً كبيراً في تنفيذ سياسات السيولة في صناعة البنوك في العصر الحديث. سلوك عملاء البنوك غير مؤكد، وهذا أثر على سير عمل سياسات السيولة في قطاع البنوك. يوضح ذلك من خلال الودائع والسحوبات البلدية من قبل الجهات الحكومية. تمتلك هذه الودائع أنماطاً غير متنبئة للسحب، مما يخلق عدم اليقين وتأثيراً سلبياً على نقص السيولة العام الذي قد تواجهه البنوك. (Yankov, 2020:2) كما إن البنوك التجارية ما زالت تطلق نشرات الإنذار بسبب متطلبات التنظيم الأكثر صرامة، والتي تعرض البنوك لمواقف سيولة أكثر تعقيداً وغير مؤكدة بشكل متزايد. على سبيل المثال، قدمت بازل III معايير إدارة شاملة وموحدة لمخاطر السيولة التي تعزز التدخل المبكر وتقييم دقيق لمخاطر السيولة. وهذا تحدي للبنوك التجارية ليس فقط في فهم هذه المتطلبات ولكن في تلبيتها وفقاً للمعايير والمتطلبات الجديدة للسيولة المناسبة لأنشطتها الخاصة. تنص المتطلبات التنظيمية الجديدة على أن يحافظ البنوك على نسبة تغطية السيولة لا تقل عن ١٠٠٪. تتطلب هذه النسبة من البنوك الحفاظ على ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة كصدمة لمنع التأثيرات السلبية المحتملة على موقفها السيولي. ومع ذلك فقد طرح هذا تحدياً جديداً أمام البنوك حيث أصبح هناك تكثيف متزايد لتقييمات التنظيم والإشراف على التدابير السيولية ودمج التحليلات للسيولة في سيناريوهات مختلفة من قبل الجهات المعنية. (Nguyen and Vo, 2021:670) يرى الباحث تواجه سياسات السيولة التحديات في البنوك التجارية، حيث يُظهر سلوك عملاء البنوك غير المؤكد تأثيراً سلبياً على تنفيذ هذه السياسات، خاصة مع وجود توقعات غير مستقرة لتدفق الأموال. علاوة على ذلك، تزيد متطلبات التنظيم الصارمة، مثل بازل III، من تعقيدات مواقف السيولة وتحدث تحديات جديدة في فهم وتلبية هذه المتطلبات. يتطلب الأمر من البنوك الحفاظ على نسبة تغطية السيولة على مستوى لا يقل عن ١٠٠٪، مما يفرض ضغطاً على البنوك لتحقيق هذه المعايير بطريقة تتناسب مع أعمالها وتتوافق مع المعايير القانونية.

٦) **تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي للشركات** تتمثل المهمة المركزية لأي مؤسسة مالية في ضمان وجود موقف مالي قوي لتكون قادرة على تلبية التوقعات. علاوة على ذلك، سيسهم الدراسة بشكل أساسي في إثراء المعرفة حول تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية. تظهر الدراسة العديد من الطرق التي يؤثر بها المخاطر الفردية على الأداء المالي للبنك، وتقدم في النهاية تقريراً عن التأثير الإجمالي

لمخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك. في إدارة السيولة، من الضروري تجنب تراكم المخاطر التي يمكن أن تؤثر بسهولة على البنوك التجارية. علاوة على ذلك، يجب حماية المؤسسة المالية من الصدمات غير المتوقعة في الظروف التي قد تؤثر سلباً على سمعتها التي تقف أو تنتهي في الفشل المالي والتشغيلي. تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية. إدارة مخاطر السيولة توفر سبيلاً يمكن للبنك من خلاله حماية نفسه من تأثيرات المخاطر على أدائه المالي. وهو يشمل ممارسة مراقبة وتحكم في تعرض البنك لمخاطر السيولة، أي خطر عدم قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتسبب في خسائر غير مقبولة. تدرك الدراسة أن البعد الوحيد لتأثير خطر السيولة. وفقاً لـ (Short, 1979: 376) and (Benston, 1995: 214) فإن الكفاءة وأساساً أداء البنك المالي مرتبط بموقفه السيولي. تشير هذه الدراسات إلى أن قرارات النمو والتمويل والاستثمار للشركات متكاملة مع ومعتمدة على سيولتها. بالنسبة للبنوك التجارية، فإن اختيار سياسات السيولة المناسبة، مثل سياسات البيانات المالية، وسياسات الإقراض، وسياسات التمويل، وممارسات إدارة المخاطر، أمر حيوي لنجاح هذه المؤسسات. كما يتطلب من البنوك أن تصمم ثم تنفذ ممارسات فعالة لإدارة مخاطر السيولة. ويهدف إلى تشجيع بيئة تعتمد على توزيع الأصول بسلاسة وكفاءة فيما بين المدخرين والمقرضين، والأسواق المالية، وفي نهاية المطاف الاقتصاد الأوسع نطاقاً. (Hacini et al., 2021: 67-68) يرى الباحث أن السيولة تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات، حيث يجب على البنوك تجنب التراكم الزائد للمخاطر التي قد تؤثر سلباً على قدرتها على تلبية التزاماتها. كما تشير الدراسة إلى أهمية حماية المؤسسات المالية من الصدمات غير المتوقعة التي قد تؤدي إلى الفشل المالي. من خلال ممارسات فعالة لإدارة مخاطر السيولة، يمكن للبنوك تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات المالية بفعالية، مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق المالية وتحسين الأداء الشامل للاقتصاد.

٧.١ العلاقة بين سياسات السيولة والأداء المالي توجد علاقة عكسية بين معدلات السيولة ومعدلات الربحية للبنوك التجارية في المملكة المتحدة، حيث تظهر النتائج أن مختلف معدلات السيولة مثل معدل الأصول الجارية، ومعدل الأصول السريعة، ومعدلات النقد التي تقيس كفاية الأصول الجارية لتلبية الالتزامات على المدى القصير لها علاقة سلبية مع معدلات الربحية من عائد على الأصول وعائد على حقوق المساهمين. وهذا يعني أنه إذا زادت السيولة، فإن الأداء المالي للبنك الذي يتم قياسه من حيث الربحية قد ينخفض مع مرور الوقت. (Khati, 2020: 27) بالمثل و أن زيادة السيولة في البيئة المصرفية تقلل من الفارق التنافسي الذي يمتلكه البنوك التجارية التقليدية لأنها مضطرة لزيادة التكلفة الفرصية لحيازة الأصول السائلة الاحتياطية. يتطلب الحاجة إلى المزيد من السيولة لتقليل العائدات وتلحق أضراراً بالدخل الصافي عن طريق الفوائد الصافية المتأتية من الفوائد، مما يؤدي إلى بطء في نمو معدلات الربحية. وهذا بدوره يحد من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التي يمكن للبنوك القيام بها. من ناحية أخرى، تظهر الدراسة أيضاً أن زيادة السيولة لها تأثير إيجابي على تحسين جودة الأصول. وهذا يعني أن زيادة معدلات السيولة تسهل على البنوك التخلص من التزاماتها بسرعة واستخدام الأموال السائلة للحد من القروض غير الأدائية بين مشاريع توليد الإيرادات الأخرى. تعزز المرونة والكفاءة المرتبطة بزيادة السيولة في التخلص من التزاماتها واستثمار أي أموال فائضة من أجل تحسين الأداء المالي. (Budhathoki et al., 2020: 547) يرى الباحث أن هناك علاقة عكسية بين معدلات السيولة والربحية للبنوك التجارية في المملكة المتحدة، حيث تشير الدراسات إلى أن مختلف مؤشرات السيولة مثل معدل الأصول الجارية والأصول السريعة والنقد، ترتبط سلباً بمعدلات الربحية من عائد على الأصول وعائد على حقوق المساهمين. وهذا يعني أن زيادة السيولة قد تؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي للبنك مع مرور الوقت. علاوة على ذلك، تقلل زيادة السيولة في البيئة المصرفية من التفوق التنافسي للبنوك التقليدية، حيث تجبرها على زيادة تكلفة حيازة الأصول السائلة الاحتياطية، مما يؤدي إلى تقليل العائدات وتأثير سلبي على الدخل الصافي ونمو معدلات الربحية. وعلى الجانب الآخر، تُظهر الدراسات أيضاً أن زيادة السيولة تحسن جودة الأصول، حيث تسهل التخلص من التزامات البنك بسرعة واستخدام الأموال السائلة لتقليل القروض غير الأدائية وتحسين الأداء المالي الشامل.

٧.٢ العوامل التي تشكل تأثير تدابير السيولة من الضروري أن ندرك أن تنفيذ هذه السياسات وتحقيق الأهداف الطويلة الأمد للمنظمة سيتأثر بشكل كبير بالعلاقات في هيكل المصرف وقدرتها على الاستجابة للتغيرات في معدلات التضخم والفائدة في الاقتصاد. هناك عناصر مختلفة يجب مراعاتها من أجل فهم كيفية تأثير سياسات السيولة على الرفاهية المالية للشركة. للبدء، من المهم أن نلاحظ أن نظرية السيولة الأمثل تشير إلى أن سيولة المصرف مرتبطة مباشرة بالربحية. وإن الربحية والسيولة ليستان مرتبطتين مباشرة بالمخاطر بل هما نتيجة ثانوية لتفاعل القرارات بشأن السيولة والربحية. (Reschiwati et al., 2020: 326) وإذا اعتمدت المصرف المنهج الاحتياطي في زيادة السيولة في المصرف، مثل استخدام السلف البنكية والقروض القصيرة الأجل، فإن المخاطرة الإجمالية للشركة لتلبية المزيد من السيولة في أي وقت تتناقص ولكن يتم اقتصار

استخدام الأصول. على النقيض من ذلك، تشير الدراسة إلى أن النهج العدواني في تقليل مستوى السيولة وتحويل هذه الأموال إلى وسائل توليد الفائدة سيزيد من استخدام الأصول وبالتالي المخاطرة. تم تأكيد هذه الآراء بواسطة نظرية عدم ارتباط هيكل رأس المال لـ Modigliani و Miller التي تقدم أنه في ظل سوق مثالية ومجموعة من الافتراضات الصارمة، فإن هيكل رأس المال للشركة لن يؤثر على قيمتها السوقية. ومع ذلك تعترف النظرية بأنه في الواقع، هناك تشوهات في السوق وهذا يطرح السؤال عن المخاطر المرتبطة بالسياسات التي تؤثر على مستوى السيولة في المصرف. (Sari and Sedana, 2020:117) يرى الباحث أن تنفيذ سياسات السيولة وتحقيق الأهداف الطويلة للمنظمة يتأثر بشكل كبير بالعلاقات في هيكل المصرف وقدرتها على الاستجابة لتغيرات في معدلات التضخم والفائدة في الاقتصاد. هناك عوامل مختلفة يجب مراعاتها لفهم تأثير سياسات السيولة على الرفاهية المالية للشركة، مع تأكيد على أن الربحية والسيولة ترتبطان بشكل مباشر بالنتائج الثانوية لتفاعل القرارات حول السيولة والربحية.

(٧) **أثار السيولة المختلفة على المصارف والبنوك** أن البنوك تستفيد من وضع سياسة توزيع أرباح قوية والحفاظ على مستويات سيولة أعلى. ويرجع ذلك إلى أن نسبة توزيع الأرباح الأعلى وُجدت مرتبطة بالبنوك ذات المستويات السيولة الأعلى. ومع ذلك، في الظروف الاقتصادية الراهنة، حيث تكافح البنوك التجارية للحفاظ على مستويات السيولة الدنيا المطلوبة التي يحددها لوائح كفاءة رأس المال، قد تعني نتائج الدراسة أن البنوك ستعمل بسيولة محدودة حيث تحاول البنوك تجنب التكلفة البديلة لتبريح النقد في احتياطات نقدية منخفضة العائدات. وقد تعني هذه النقطة أيضًا أنه، بموجب لوائح كفاءة رأس المال، قد يتعين على البنوك استخدام الاحتياطات النقدية الفائضة التي كان يمكن أن تستثمر خلاف ذلك في موارد توليد الفائدة عالية العائد، مما يعني أن البنوك قد تحقق عوائد أقل على الأصول والاستثمارات في النهاية. يمكن مقارنة هذا بتأثير مستويات السيولة الأعلى في المصارف. (Ningsi, 2021:603) يرى الباحث أن مستويات السيولة المختلفة تؤثر بشكل مختلف على المصارف والبنوك. المصارف تحتاج إلى ضمان عوائد قصوى على الاستثمارات، مما يعني أن أي استثمار يتم يجب أن يكون قادرًا على جذب عوائد كافية لتغطية كفاءة العمليات. المصارف التي تحتفظ بمستويات سيولة أعلى تحقق عادة عوائد أفضل على الأصول مقارنة بتلك المصارف ذات المستويات السيولة المنخفضة أو المتوسطة، مما يعكس كفاءة عملياتها الأعلى. بالنسبة للبنوك فإن وضع سياسة توزيع أرباح قوية والحفاظ على مستويات سيولة أعلى يعتبران ذات فائدة. ومع ذلك، في الظروف الاقتصادية الراهنة، يمكن أن تعمل البنوك بسيولة محدودة حيث تحاول تجنب تكلفة التخزين البديلة للنقد، مما قد يؤدي إلى تحقيق عوائد أقل على الأصول والاستثمارات.

ثالثا : الجانب العملي

١. **ادوات جمع البيانات** تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة لاستيفاء آراء العينة المختارة، وهم الأساتذة الجامعيين في كلية الإدارة والاقتصاد. تم تصميم الاستبيان بناءً على الأبحاث السابقة لضمان توافقه مع أهداف الدراسة. تم تطبيق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لتحسين وتقييم الاستبيان. تم عرض أهداف البحث للمشاركين مع إتاحة الوقت الكافي للإجابة على جميع الأسئلة بعد موافقتهم على المشاركة. تم جمع ٦٤ استجابة وتحليل ٥٨ استبيانًا بعد استبعاد ٦ استجابات غير مكتملة. بناءً على ذلك تم تصميم استبيان يتألف من ٣٠ سؤالًا يتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين: الأول يتعلق بتحليل تأثير سياسات السيولة في المصارف ، والثاني يتعلق بتأثير هذه السياسات على الأداء المالي للشركات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. بالنسبة لاختبار صدق وثبات الاستبيان تم استخدام الوسائل الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل الإجابات. كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لتقييم درجة الثبات الداخلي لعناصر الاستبيان والتوافق الداخلي بين ردود الفعل من المشاركين. تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على أربعة أساتذة ذوي خبرة في مجال الإدارة المالية للحصول على آرائهم حول صحة ودقة محتوى الاستبيان. وتم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة، والذي يشمل الأساتذة الجامعيين في كلية الإدارة والاقتصاد. تحتوي جدول (١) على معلومات حول مقياس كرونباخ ألفا وتجزئة النصفية لكل من بُعدي الدراسة، مما يشير إلى جودة التقديرات المستخدمة. جدول (١) معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لكل محور

محور	اسم المحور	عدد الفقرات	قيم الفا	معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان التصحيحية
الأول	سياسات السيولة	15	0,874	0,786	0,886
الثاني	الأداء المالي	15	0,891	0,794	0,895

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل آراء عينة البحث ومواقفهم بخصوص الأهمية النسبية لمتغيرات البحث. تم حساب المتوسطات والأهميات النسبية والانحرافات المعيارية، ويمكن الاطلاع على النتائج في الجدول التالي: **جدول (3) وصف متغيرات البحث**

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات
83.70	0.774	4.81	سياسات السيولة
82.84	0.668	4.63	الأداء المالي

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS يُعرض في الجدول رقم (٣) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغيري البحث المتعلقين بتحليل تأثير سياسات السيولة المصرفية على الاداء المالي للشركات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية . تم استخدام عينة في هذا الجدول، حيث كانت قيم الوسط الحسابي تتراوح بين ٤.٦٣ و ٤.٨١، مما يشير إلى وجود توافق كبير بين المتغيرين، وانحراف معياري مقبول يتراوح بين ٠.٦٦٨ و ٠.٧٧٤. وبلغت الأهمية النسبية للمتغير المستقل ٨٣.٧٠، في حين بلغت الأهمية النسبية للمتغير التابع ٨٢.٨٤.

٣- اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي، يعرض الجدول التالي قيم معامل الالتواء (Skewness)، والذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات لتحديد ما إذا كانت تتبع توزيعاً طبيعياً. وعندما تكون قيم معامل الالتواء ضمن النطاق (-١ إلى +١)، فهذا يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً **جدول (٤) اختبار معامل الالتواء**

المتغيرات	معامل الالتواء Skewness
سياسات السيولة	0.24
الأداء المالي	0.25

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (٤) إلى أن نسبة معامل الالتواء في استمارة الاستبانة ممتازة للغاية. فقد بلغت قيمة معامل الالتواء لسياسات السيولة ٠.٢٤، ولأداء المالي للشركات ٠.٢٥. ويجدر بالذكر أن هذه القيم تقع ضمن النطاق المقبول بين -١ و +١، مما يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

٤- نتائج الدراسة النتائج المتعلقة بالفرضية ١: وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات، حيث يتأثر أداء المصارف بشكل مباشر بالمتغيرات في مستويات السيولة التي توفرها المصارف. جدول (٥) نتائج التحليل الاحصائي لوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أن سياسات السيولة المصرفية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأداء المالي للشركات	4.76	0.50
أن تحسين مستويات السيولة في المصارف يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات	4.57	0.45
أن السيولة المنخفضة في المصارف قد تؤثر سلباً على الأداء المالي للشركات	3.47	0.61
أن تحسين سياسات السيولة يمكن أن يزيد من قدرة الشركات على تحقيق الأرباح	4.77	0.47
أن الاستثمار في تحسين سياسات السيولة يمكن أن يكون استثماراً مجدياً للمصارف	4.86	0.43
أن التغيرات في مستويات السيولة تؤثر على استدامة الأداء المالي للشركات	4.89	0.42
أن تحسين سياسات السيولة يمكن أن يقلل من مخاطر الفشل المالي للشركات	4.82	0.45
الشركات التي تتبنى سياسات سيولة جيدة تكون أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية	4.75	0.58
أن هناك علاقة ايجابية بين مستويات السيولة وقيمة الأصول المالية للشركات	4.42	0.63
أن استثمار الشركات في تحسين سياسات السيولة يمكن أن يزيد من قيمتها في السوق	4.69	0.55
أن السيولة تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو المالي للشركات	4.79	0.42
أن تحسين سياسات السيولة يمكن أن يعزز فرص الاستثمار للشركات	4.79	0.40
أن توفير مستويات جيدة من السيولة يمكن أن يؤثر إيجاباً على قرارات الاستثمار والتوسع للشركات	4.65	0.59
أن الشركات التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة لا تكون أكثر استقراراً مالياً	2.38	0.69
أن تحسين سياسات السيولة يمكن أن يعزز الثقة في السوق بالشركات	4.91	0.45

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss من الجدول السابق يتضح ما يلي: تم تسجيل متوسطات الاستجابة لفقرات المحور "لوجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات." في نطاق يتراوح بين (٣٨.٢) و (٤٠.٩١). بناءً على ذلك، فإن درجة الموافقة كانت عالية بالنسبة لجميع فقرات هذا المحور. لوحظ أيضًا أن أفراد عينة الدراسة أبدوا موافقة قوية على الفقرات (١، ٢، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥)، والتي تشير إلى أهمية سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى احساس عينة البحث بأهمية أن السيولة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو المالي للشركات. فهي تعطي صورة واضحة أن الشركات التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة تكون أكثر استقرارًا ماليًا. كما جاءت إجابات أفراد العينة موافقة على الفقرة رقم (١١) حيث كان المتوسط الحسابي لها ٣.٤٧. وأخيرًا، جاءت إجابات أحد أفراد العينة غير موافقة على الفقرة رقم (١٤) حيث كان المتوسط الحسابي لها (٢.٣٨). بناءً على ما سبق تم قبول الفرضية. النتائج المتعلقة بالفرضية ٢ : هناك تأثيراً معنوياً متبادلاً بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح. جدول (٦) نتائج التحليل الاحصائي لوجود تأثيراً معنوياً متبادلاً بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0.67	4.48	أن أداء الشركة المالي يمكن أن يؤثر على قرارات إدارة السيولة
0.52	4.67	أن قرارات إدارة السيولة يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للشركات
0.59	4.57	أن هناك تفاعلاً بين قرارات إدارة السيولة والأداء المالي للشركات
0.47	4.76	أن الأداء المالي السليم يمكن أن يساعد في تحسين إدارة السيولة للشركات
0.68	3.19	أن الاستراتيجيات المالية للشركة يمكن أن تؤثر في قدرتها على تلبية احتياجات السيولة
0.50	4.20	أن الشركات التي تتمتع بأداء مالي قوي تكون أكثر قدرة على إدارة سيولتها بفعالية
0.45	4.79	أن تحسين إدارة السيولة يمكن أن يعزز الأداء المالي للشركات في المستقبل
0.38	4.9٠	أن الأداء المالي السيء يمكن أن يؤثر سلباً على قرارات إدارة السيولة للشركات
0.46	4.63	أن الشركات التي تتبع سياسات إدارة سيولة متقنة تكون أكثر استقراراً ماليًا
0.43	4.70	أن الأداء المالي للشركات يمكن أن يتأثر بشكل كبير بمستويات السيولة التي تديرها
0.40	4.87	أن هناك تبادلاً متبادلاً بين قرارات إدارة السيولة والأداء المالي للشركات
0.52	4.71	أن الأداء المالي الجيد يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارة السيولة الأكثر فعالية
0.50	4.84	أن الأداء المالي الضعيف يمكن أن يجعل إدارة السيولة أكثر تحفظاً وتوجيهاً
0.41	4.80	أن تحسين إدارة السيولة يمكن أن يكون استثماراً مجدياً للشركات
0.49	4.69	أن تحسين إدارة السيولة يمكن أن يعزز فرص النمو والتوسع للشركات

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss من خلال الجدول السابق، يظهر أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح، وذلك بحسب المتوسطات التي تراوحت بين (٣٠.١٩) و (٤٠.٩٠). وبناءً على هذا، فإن درجة الموافقة كانت عالية بالنسبة لجميع فقرات هذا المحور. كما لوحظ أن أفراد عينة الدراسة أظهروا موافقة قوية على الفقرات (١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠)، مما يشير إلى أهمية الأداء المالي للشركات وتأثيره على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح. من جانب آخر يوحي الجدول بأن المشاركين يتمتعون بمعرفة جيدة حول تحسين إدارة السيولة وتأثيرها على تعزيز الأداء المالي للشركات في المستقبل، حيث وسط المتوسط الحسابي لهذا الجانب عند ٤.٧٩ من أصل ٥، مما يشير إلى اتفاق واسع بين آرائهم، ويظهر أن المشاركين يشعرون بقوة بأن الأداء المالي السيء يمكن أن يؤثر سلباً على قرارات إدارة السيولة للشركات، حيث وسط المتوسط الحسابي لهذه الفقرة عند ٤.٩٠، مع انحراف معياري منخفض (٠.٣٨)، مما يشير إلى اتفاق قوي بينهم حول هذا الاعتقاد. ومع ذلك يوحي الجدول بأن المشاركين يميلون إلى الاعتقاد بأقل قوة بأن الاستراتيجيات المالية للشركة يمكن أن تؤثر في قدرتها على تلبية احتياجات السيولة، حيث وسط المتوسط الحسابي لهذه الفقرة عند ٣.١٩، ولكن يجب ملاحظة أن الانحراف المعياري النسبي المرتفع (٠.٦٨) يشير إلى تباين كبير في آراء المشاركين حول هذه القضية.

٥- اختبار فروض الفرضية الفرضية ١ : وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات، حيث يتأثر أداء المصارف بشكل مباشر بالتغيرات في مستويات السيولة التي توفرها المصارف. لفحص الفرضية، أجرينا تحليلاً إحصائياً للبيانات للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات. تم استخدام معادلة انحدار خطي بسيطة لتقدير هذا التأثير، وتم عرض النتائج في الجدول رقم (٧). جدول (٧) نتائج معامل الارتباط واختبار t لمعامل الارتباط سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات

قيمة معامل الارتباط r	T test	درجة الحرية	قيمة t الجدولية بمستوى (5%)	الدلالة
0.80	12,30	70	1,85	وجود ارتباط

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- استناداً إلى البيانات المعروضة في الجدول السابق، تم حساب قيمة t وبلغت (١٢.٣٠). تفوقت هذه القيمة الحد الجدولي لمستوى الدلالة (٠.٠٥) بدرجة حرية معتمدة (١٠.٨٥). نتيجة لذلك، تم رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديل التي تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات. كما تم حساب قيمة معامل الارتباط ووصلت إلى (٠.٨٠). تُظهر هذه القيمة إيجابية وتشير إلى وجود علاقة طردية بين سياسات السيولة المصرفية والأداء المالي للشركات، حيث يتأثر أداء المصارف بشكل مباشر بالتغيرات في مستويات السيولة التي توفرها المصارف.
- اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على " أن هناك تأثيراً متبادلاً بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح "جدول (٨) نتائج الانحدار الخطي البسيط بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح.

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيم t لاختبار معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
سياسات السيولة المصرفية	الأداء المالي للشركات	0.22	0.34	2.86	0,75	90.73	وجود تأثير

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS تم تحليل الجدول السابق وحساب قيمة F التي بلغت ٩٠.٧٧. يتضح أن هذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٧٠). وبالتالي، يشير ذلك إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح. وبناءً على معامل البيتة الموجب، يمكن القول إن التأثير هو إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين. قيمة معامل التحديد بلغت ٠.٧٥، وهذا يشير إلى أن ٧٥٪ من التغيرات في تطبيق سياسات السيولة المصرفية يمكن تفسيرها بواسطة مساهمتها في تعزيز الأداء المالي للشركات. وقد بلغت قيمة معامل البيتة ٠.٣٤، وهي قيمة موجبة ودالة. وبلغت قيمة t للأداء المالي للشركات ٢.٨٦، وهذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٧٠)، التي تبلغ ١.٨٥. وبالتالي، يمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y = 0.22 + 0.34X$$

Y : تمثل الاداء المالي للشركات

X : تمثل سياسات السيولة المصرفية

بناءً على النتائج المذكورة يمكن قبول فرضية أن هناك تأثيراً متبادلاً بين سياسات السيولة والأداء المالي، حيث يؤثر الأداء المالي للشركات على قرارات إدارة السيولة والعكس صحيح."

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- توفير السيولة للشركات يمكن أن يساهم في تحسين أدائها المالي، ولذا يجب على الشركات تبني استراتيجيات مالية تعكس توازناً جيداً بين توفير السيولة وتحقيق العوائد المالية.

٢. تقدم الدراسة دليلاً على أهمية الربط بين سياسات السيولة والأداء المالي، مما يبرز أهمية إدارة السيولة كجزء أساسي من استراتيجية الأعمال.
٣. توفير السيولة للشركات يمكن أن يساهم في تحسين أدائها المالي من خلال توفير الموارد اللازمة للاستثمار والنمو.
٤. العلاقة المتبادلة بين سياسات السيولة والأداء المالي تظهر أن تحسين أداء الشركات يمكن أن يؤثر إيجاباً على قرارات إدارة السيولة وبالتالي تعزيز توفير السيولة في المؤسسة.
٥. السيولة تلعب دوراً حاسماً في استقرار النظام المالي وتأثيره على الاقتصاد، ولذا يمكن للبنوك والشركات تحسين سياسات السيولة المصرفية لتعزيز أدائها المالي.

التوصيات

١. يُوصى بأن تقوم البنوك والشركات بتحسين سياسات السيولة المصرفية لتحسين أدائها المالي وتعزيز استقرار النظام المالي وتأثيره على الاقتصاد.
٢. يُنصح بأن تعتمد الشركات استراتيجيات مالية توازن بين توفير السيولة وتحقيق العوائد المالية، مما سيسهم في تحسين أدائها المالي.
٣. يجب على الشركات اعتبار إدارة السيولة جزءاً أساسياً من استراتيجية أعمالها، وذلك استناداً إلى دلائل أهمية الربط بين سياسات السيولة والأداء المالي.
٤. ينبغي على الشركات توفير السيولة اللازمة للاستثمار والنمو، حيث يمكن لذلك أن يسهم في تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها.
٥. يتعين على الشركات أن تدرك أن تحسين أدائها المالي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قرارات إدارة السيولة ويعزز توفير السيولة في المؤسسة، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات المالية.

المصادر

- ١- شرشم، وردة. (٢٠٢٢). نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الاستقرار المالي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩.
- ٢- حيدر جواد المرشدي & ضرغام اصيل الغانمي. (٢٠٢٠). أثر بعض متغيرات السياسة المالية في السيولة المصرفية لعينة من المصارف الحكومية. Journal of Kufa Studies Center, 1(57).
- ٣- محمد عبد القادر، هـ. (٢٠١٨). السياسات المصرفية للبنوك في ظل مخاطر الائتمان والسيولة. المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، 48(4)، 13-46>

- 4- ZEMALI IMANE, B. C. (2021). أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- 5- Acharya, V. V., Jun, Q., Su, Y., & Yang, Z. (2024). Fiscal stimulus, deposit competition, and the rise of shadow banking: Evidence from china (No. w32034). National Bureau of Economic Research.
- 6- Andros, S., Akimova, L., & Butkevich, O. (2020). INNOVATIONS IN MANAGEMENT OF BANKS DEPOSIT PORTFOLIO: STRUCTURE OF CUSTOMER DEPOSIT. Marketing & Management of Innovations, (2).
- 7- Barbe, T. S., Yang, B. K., & Narayan, B. B. (2023). INTERNAL CONTROL SYSTEMS AND FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN PERTH, AUSTRALIA. African Journal of Emerging Issues, 5(15), 13-24.
- 8- Berger, A. N. & Demirgüç-Kunt, A. (2021). Banking research in the time of COVID-19. Journal of Financial Stability. [nih.gov](https://doi.org/10.1016/j.jfs.2021.101010)
- 9- Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2022). Fundamentals of financial management (15th ed.). Cengage Learning.
- 10- Budhathoki, P. B., Rai, C. K., Lamichhane, K. P., Bhattarai, G., & Rai, A. (2020). The impact of liquidity, leverage, and total size on banks' profitability: evidence from nepalese commercial banks. Journal of Economics and business, 3(2).
- 11- Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC). (2023, November 22). "Banking Industry Overview.
- 12- Flejterski, S., & Labun, J. (2016). The banking industry and digital innovation: in search of new business models and channels. European Journal of Service Management, 20, 5-15.

- 13- Hacini, I., Boulenfad, A., & Dahou, K. (2021). The impact of liquidity risk management on the financial performance of Saudi Arabian banks. EMAJ: Emerging Markets Journal, 11(1), 67-75.
- 14- Huang, H. Y. & Ho, K. C. (2020). Liquidity, earnings management, and stock expected returns. The North American Journal of Economics and Finance. [HTML](#)
- 15- Investopedia. (2023, September 22). Liquidity. Retrieved February 23, 2024, from <https://www.investopedia.com/terms/l/liquidity.asp>
- 16- Khati, P. (2020). Impact of liquidity on profitability of Nepalese commercial banks. IOSR Journal of Economics and Finance, 11(5), 26-33.
- 17- Knafo, S. (2022). The power of finance in the age of market based banking. New political economy, 27(1), 33-46.
- 18- Mkhaiber, A., & Werner, R. A. (2021). The relationship between bank size and the propensity to lend to small firms: New empirical evidence from a large sample. Journal of international money and finance, 110, 102281.
- 19- Mohamed, O. A. (2020). The Role Of Commercial Banks In economic Development In Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 20- Mokrička, P. & Hockicko, B. M. (). THE USE OF TECHNICAL ANALYSIS IN TRADING ON FOREX MARKET. is.muni.cz, muni.cz
- 21- Nguyen, H. T. V., & Vo, D. V. (2021). Determinants of liquidity of commercial banks: Empirical evidence from the Vietnamese stock exchange. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(4), 699-707
- 22- Ningsi, E. H. (2021). The Effect Of Working Capital Efficiency And The Level Of Liquidity On Profitability In The Mining Industry Registered In Indonesia Stock Exchange. Enrichment: Journal Of Management, 11(2), 602-608.
- 23- Reschiwati, R., Syahdina, A., & Handayani, S. (2020). Effect of liquidity, profitability, and size of companies on firm value. Utopia y Praxis Latinoamericana, 25(6), 325-332.
- 24- Sari, I. A. G. D. M., & Sedana, I. B. P. (2020). Profitability and liquidity on firm value and capital structure as intervening variable. International research journal of management, IT and Social Sciences, 7(1), 116-127.
- 25- Wronka, C. (2023). Central bank digital currencies (CBDCs) and their potential impact on traditional banking and monetary policy: an initial analysis. Digital Finance, 5(3), 613-641.
- 26- Yankov, V. (2020). The liquidity coverage ratio and corporate liquidity management.